إيران تعلن عن قرب تصدير الغاز إلى العراق

الحكومة: تمديد إعفاء المشتقات النفطية المستوردة من الرسوم الكمركية

بغداد / متابعة المدى

أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر في جلسته السادسة الاعتيادية المنعقدة امس الاول الثلاثاء تمديد إعفاء المشتقات النفطية المستوردة من قبل شركات القطاع الخاص العراقي والأجنبي من الرسوم الكمركية وضريبة إعمار العراق لمدة ثلاث سنوات إضافية ابتداء من ١٧ كانون الثاني ٢٠١١ ولغاية ١٧ كانون الثاني ٢٠١٤.

وقال الدباغ أن هذا التمديد جاء نظراً لانتهاء فترة التمديد السابقة ولأجل الاستمرار بتحفيز القطاع الخاص العراقي والأجنبي لاستيراد المنتجات النفطية وإنشاء البنى التحتية اللازمة في إسناد عمليات الاستيراد وما لذلك من أهمية في إسناد الجهد الحكومي واستقرار تجهيز المنتجات النفطية وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في دعم نشاط استيراد المشتقات النفطية وتنشيط العملية الاقتصادية حيث أن نسبة حجم الاستيراد الخاص خلال السنوات الخمسة المنصرمة تكاد تكون معدومة بالمقارنة مع حجم الاستيراد الحكومي بسبب الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص والتي تحد من تطوره ونموه.

واضاف الدباغ أن وزارة النفط قد طلبت هذا التمديد في ٢٤ تموز ٢٠١١ من لجنة الشؤون الاقتصادية وأيدت هذه اللجنة في ٩ كانون الثاني ٢٠١٢ مشروعية طلب التمديد لمدة ثلاث سنوات حيث سبق وأن عرض الموضوع على مجلس الوزراء في جلسته الثامنة والثلاثين والمنعقدة في ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٩ وصدر القرار ذو رقم (٣٥٤) لسنة ٢٠٠٩ المتضمن تمديد الإعفاء لمدة سنتين ابتداء من ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٩.

وتابع الدباغ أن المادة الثانية من قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦ قد أشارت الى إعفاء المشتقات النفطية المستوردة المنصوص عليها في هذا القانون من الرسوم الكمركية وضريبة إعمار العراق لمدة سنتين من تاريخ نفاذ القانون والذي أصبح نافذاً من ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٧.

وأكد الدباغ على أن عملية استيراد المشتقات النفطية من قبل القطاع الخاص العراقي والأجنبي تتم بإشراف وزارة النفط وموافقتها وحسب المواصفات العالمية التي حددتها الوزارة.

في غضون ذلك أعلنت وزارة النفط الإيرانية عن بدء تصدير الغاز الطبيعي إلى العراق في الحادي والعشرين من آذار المقبل عبر الأنبوب الايراني العراقي الواصل إلى سوريا، مؤكدة أن نسبة الإنجاز بتنفيذ مشروع مد الأنبوب بلغت ٤٠٪، فيما كشفت عن اجتماع يضم وزراء النفط في البلدان الثلاثة لبحث تطور العمل في الأنبوب.

وقال وزير النفط الإيراني رستم قاسمي في تصريحات صحافية أن بلاده تستعد لتصدير الغاز الطبيعي إلى العراق بداية السنة الفارسية المعروفة بـ"نوروز" التي تصادف الحادي والعشرين من آذار من كل عام"، مبيناً أن العملية ستتم عبر الأنبوب الواصل إلى سوريا الذي بلغة نسبة إنجازه ٤٠٪".

وأضاف قاسمي أن "اللجنة الثلاثية العراقية الإيرانية السورية قد حققت تقدماً مرضياً في المجال التقني لتصدير الغاز عبر الأنبوب"، فيما كشف عن اجتماع ثلاثي يضم وزراء النفط في البلدان الثلاثة لبحث تطور العمل في الأنبوب".

يذكر أن العراق وإيران قد وقعا في أيلول من العام الماضي ٢٠١١ اتفاقاً تصدر بموجبه إيران ما لا يقل عن ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى العراق عبر الأنبوب المذكور لتشغيل محطاته الكهربائية الغازية.

الى ذلك أوعز نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني بتسهيل منح سمات الدخول والإقامة للعاملين في الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط، داعياً إلى ضرورة تجاوز الأنظمة الإدارية المعقدة التي تحد من سرعة وتيرة الإنتاج.

وقال بيان لمكتب الشهرستاني تلقت "السومرية نيوز" نسخة منه، على هامش لقائه مدير عام الجنسية والإقامة اللواء ياسين الياسري ومدير عام دائرة العقود في وزارة النفط مهدي العميدي، إنه "أوعز بوضع آلية جديدة لمنح سمات الدخول والإقامة للعاملين في الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط على أن لا تتجاوز الأسبوعين".

ودعا الشهرستاني إلى "ضرورة تجاوز الأنظمة الإدارية المعقدة التي تحد من سرعة وتيرة الإنتاج من قبل هذه الشركات".

وعلى صعيد ذي صلة أعلنت شركة نفط الجنوب الحكومية أن شركة شل البريطانية الهولندية وشركاءها يخططون لإنتاج ١٧٥ ألف برميل من النفط الخام في اليوم من حقل مجنون في محافظة البصرة جنوب العراق قرب الحدود مع إيران، ابتداء من آب ٢٠١٢.

وقال نائب مدير شركة نفط الجنوب فيصل وادي لـ"داو جونز الإخبارية"، إن "احتياطي النفط في حقل مجنون بالبصرة، الذي ينتج بين ٥٠ و٦٠ ألف برميل في اليوم، يبلغ ١٢,٦ مليار برميل".

وأضاف وادي أن "شركة شل وشركاءها يسعون إلى إنتاج ١٧٥ ألف برميل من النفط الخام يومياً من حقل مجنون في شهر آب المقبل".

من جهته، أكد مدير عام مشروع حقل مجنون في شركة شل أولي مايكلسنتاد أن شركته أكملت أعمال حفر بئر نفطية واحدة من أصل ١٥ تسعى إلى حفرها خلال العام الحالي.

وأضاف مايكلسنتاد أن "منصتين لحفر آبار النفط تعملان حالياً في الحقل، فيما الثالثة ستصل قريباً"، مشيراً إلى أن "الإنتاج مستمر في نحو تسع آبار كانت قد حفرتها شركة نفط الجنوب قبل توقيع العقد مع شركة شل".

وبين مايكلسنتاد أن "شل تقدم المساعدة والتوجيه للشركة العامة للمشاريع النفطية العراقية SCOP)) التي تبني أنبوباً بطول ٧٥ كيلومتراً لربط حقل مجنون بمستودعات النفط الخام في جزيرة الفاو، كمحطة قبل تصديره إلى الخليج"، متوقعاً إكمال بناء الأنبوب العام الحالي.

وأضاف مايكلسنتاد أن "شل ستبدأ بمسح زلزالي عن طريق المناقصة بعد الانتهاء من إزالة الألغام التي خلفتها الحرب بين العراق وإيران"، التي بدأت عام ١٩٨٠ واستمرت ثماني سنوات.

وأكد مايكلسنتاد أن "٢٦٠ موظفاً من شركة نفط الجنوب وألف عراقي يعملون في حقل مجنون".

ويعد حقل مجنون واحدا من أصل ١١ حقلاً نفطياً تنافست عليها شركات النفط العالمية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ويتوقع أن تتم زيادة الإنتاج فيه من ٢,٧ إلى ٨ ملايين برميل يومياً على الأقل مع نهاية عام ٢٠٢٠.

يذكر أن شركتي شل البريطانية الهولندية وبتروناس الماليزية ربحتا المناقصة عام ٢٠٠٩ لتطوير حقل مجنون النفطي في البصرة، وتبلغ حصة الأولى ٤٥٪ والثانية ٣٠٪ أما النسبة المتبقية فهي من حصة شركة نفط الجنوب الحكومية.

مقترح لتشكيل "الهيئة المستقلة لشؤون الإسكان"

بغداد / متابعة المدى

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار عن أنها بصدد تقديم مقترح لمشروع قانون لتشكيل هيئة مستقلة لشؤون الاسكان، مشيرةً إلى أن في حال الموافقة على تشكيل تلك الهيئة فإنها ستوفر مئات الالاف من الوحدات السكنية في البلاد.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين عبطان لـ"شفق نيوز" إن لجنته عملت طيلة المدة الماضية وبمساهمة عدد من اعضاء مجلس النواب وخبراء ومختصين على اعداد مقترح مشروع قانون لتشكيل هيئة مستقلة تعنى بشؤون توفير السكن الملائم للمواطنين وباسعار متواضعة"، مبيناً أن "اللجنة انهت المراحل الاخيرة لهيكلية المقترح".

وأضاف عبطان أن "من أكبر المشاكل التي تواجه المواطن العراقي هي مشكلة ازمة السكن التي يواجهها حاليا"، لافتاً إلى أنه "في حال تمت الموافقة على هذا المقترح فإنه سيوفر مئات الآلاف من الوحدات السكنية".

وأشار عضو اللجنة الاقتصادية إلى أن "المقترح سيتمّ تقديمه في بداية آذار المقبل، والاعلان عنه بشكل مفصل".

وكانت عضو لجنة الخدمات والاعمار النيابية كميلة الموسوي قد توقعت لـ"شفق نيوز" بداية الشهر الجاري أن تبلغ حاجة البلاد خمسة ملايين وحدة سكنية في حال دخول الشركات الاستثمارية التي ستعمل بمختلف القطاعات. يذكر أن بغداد ومحافظات اخرى تشهد ارتفاعا كبيرا في اسعار العقارات وقطع الاراضي في ظل ازمة سكن حادة عجزت الحكومات المتعاقبة على ايجاد حل لها، فيما يشهد اقليم كردستان العراق ارتفاعا هائلا لأسعار العقارات بسبب تدفق المشترين العرب.

تصنيع سيارات هونداي في العراق

بغداد / قيس عيدان

أعلن مدير عام الشركة العامة لصناعة السيارات عدنان احمد رزين عن قرب توقيع عقد لإنتاج سيارات هونداي الكورية قريبا في العراق.

وقال رزين في بيان: إن شركته حققت نجاحاً ملحوظاً بعد إبرامها عقوداً للشراكة مع عدد من المستثمرين والشركات العالمية المتخصصة بصناعة الشاحنات وسيارات الصالون بمختلف أنواعها بهدف تحسين الأداء الإنتاجي والمالي للشركة والارتقاء بالنوعية ورفد السوق بكل ما هو جديد ومتطور وبأسعار ملائمة.واضاف: أن وزارة الصناعة والمعادن وتشجيعاً من الحكومة العراقية للمنتج المحلي قامت بالتوجه نحو إبرام عقود المشاركة وحسب قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة بصناعة وإنتاج الشاحنات بجميع أنواعها كشركة مارسيدس الالمانية ورينو الفرنسية وسكانيا وفولفو السويدية والشركات الإيرانية والصينية لإنتاج سيارات الصالون على اختلاف أنواعها، كما أن الشركة تفاوض حالياً شركات بروتون وكيا وهونداي لغرض توقيع عقود جديدة معها. وتابع: أن الشركة قامت في وقت سابق بإنشاء خطوط تجميعية وتصنيعية وتواصل التوسع في مراحل التصنيع لحين أن تصبح قادرة على صناعة وإنتاج سيارة عراقية في المستقبل القريب خاصة بعد تنفيذها برامج التدريب والتأهيل لملاكاتها العاملة والتي أصبحت مؤهلة بالكامل وقادرة على تجميع وتصنيع السيارات.واوضح أن الشركة انتهت أيضاً من إعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء معمل متكامل لصناعة سيارة عراقية بتمويل من الشركة ووزارة المالية في حال أن تسمح التعليمات بذلك وقد لاقت هذه الدراسة قبول واستحسان معالي وزير الصناعة والمعادن.

وأشار الى أن الاتفاق الذي توصلت اليه الشركة مع مصرف الرشيد بمنح المواطنين سلفة بمبلغ (١٧) مليون دينار مقابل شراء سيارة من إنتاج الشركة العامة لصناعة السيارات مشيرا الى أن الشركة بصدد التفاوض مع الشركة العامة لتجارة السيارات التابعة لوزارة التجارة للتباحث حول إمكانية التعاون والتنسيق بين الطرفين والاتفاق على أن تكون الشركة العامة لصناعة السيارات هي المنتجة والشركة العامة لتجارة السيارات هي المسوقة لإنتاجها.

تأخر إقرار الموازنة سيتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار

بغداد/ وكالات

أكدت اللجنة الاقتصادية البرلمانية أن تأخر إقرار الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي سيتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار، وفي حين أشارت إلى سعي الحكومة لزيادة الموازنة الاستثمارية خلال السنوات المقبلة، دعت إلى ضرورة دعم القطاع الخاص والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقال نائب رئيس اللجنة محمد سلمان السعدي لـ"السومرية نيوز"، إن "تأخر إقرار الموازنة العراقية للعام الحالي ٢٠١٢ سيؤثر سلبا على مجالس المحافظات والوزارات العراقية وخاصة وزارة التجارة"، مبينا أن "تأخر إقرارها سيتسبب بخسارة وزارة التجارة ١٥٠ مليون دولار بحسب قول مسؤولي الوزارة الذين تم استضافتهم في مجلس النواب خلال الفترة الماضية".

وأضاف السعدي أن "عدم وصول الميزانية الخاصة بالوزارات في الوقت المحدد لها ستحرم وزارة التجارة من تنظيم عقود مع بعض الدول بالنسبة لبعض مواد الحصة التموينية التي تشهد انخفاضا في الوقت الحاضر"، مشيرا إلى أن "الوزارة ستضطر إلى شراء هذه المواد بأسعار أعلى في وقت لاحق".

وتابع السعدي أن "الحكومة العراقية تسعى إلى زيادة الموازنة الاستثمارية للأعوام القادمة لتصل إلى ٦٠٪ شأنها شان الموازنات الاستثمارية في دول العالم"، معتبرا أن "الموازنة الاستثمارية للعام الحالي والبالغة ٣٧٪ خطوة متقدمة مقارنة بالسنوات الماضية".

ودعا السعدي الحكومة العراقية إلى "تنمية ومساعدة القطاع الخاص العراقي والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى لتوفير موارد أخرى للموازنة العراقية"، لافتا إلى أن "العراق ما زال يعتمد في موازنته السنوية على ٩٠٪ من الواردات النفطية والتي غالبا ما تكون أسعاره متقلبة".

وقررت رئاسة مجلس النواب، في السادس من شهر شباط الحالي، تأجيل جلسة البرلمان الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الـ١٤ من شهر شباط الحالي، لعدم اكتمال النصاب القانوني، والتي كان من المقرر فيها استمرار مناقشة قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٢ بعد أن تم قراءتها القراءة الثانية لها في الـ٣١ من شهر كانون الثاني الماضي.

وأعلن وزير المالية رافع العيساوي، في كانون الأول من العام ٢٠١١، عن إقرار الحكومة للموازنة العراقية لعام ٢٠١٢ التي بلغت ١١٧ ترليون دينار وبعجز بلغ ١٤ ترليون دينار، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يوميا وبسعر ٨٥ دولار للبرميل الواحد.

وطالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً على ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

تحذيرات من تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة الأوروبية

بغداد/ متابعة المدى

حذر عضو اللجنة الاقتصادية النائب قصي جمعة من تأثير الازمة الاقتصادية الاوربية على الاقتصاد العراقي من ناحية التصدير النفطي.

وقال جمعة (الوكالة الاخبارية للانباء): إن العالم اليوم أصبح متصلاً بعضه ببعض فأي أزمة اقتصادية عالمية تضرب أميركا أو أوربا فانها ستؤثر على اقتصاديات دول العالم المنتجة للنفط كون الطلب للحاجات سينخفض والانتاج أيضاً سيقل.

واضاف: أن البلد يتأثر بأي أزمة عالمية وبشكل مباشر كون اقتصاده أحادي الجانب ومعتمدا كلياً على الايرادات النفطية، مبيناً أن الازمة الاقتصادية تستهدف بالدرجة الاساس النفط من خلال قلة الطلب على شرائه.وتابع: أن في حال انكماش اليورو في الاسواق الاوربية سيؤثر على الاقتصاد العراقي من ناحية التصدير النفطي.

يذكر ان منظمة أوبك اعربت عن تخوفها في حال استمرار الازمة الاقتصادية الاوربية من خلال قلة الطلب على شراء النفط وانخفاض اسعاره حيث تشهد اوربا ازمة اقتصادية عالمية جديدة ادت الى انكماش اليورو في الاسواق الاوربية، ما جعل الكثير من المعامل الاوربية متوقفة كما في اليونان.

فندق خمس نجوم ومركز تجاري في كركوك بتكلفة أكثر من ٣١ مليون دولار

كركوك/ وكالات

أعلنت هيئة الاستثمار في محافظة كركوك عن وضع الحجر الأساس لمشروع مركز تجاري وفندق خمس نجوم، مبينة أن الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشروع تبلغ أكثر من ٣١ مليون دولار.

وقال نائب مدير الهيئة اسعد فاضل وسمي لـ"السومرية نيوز"، إن "محافظ كركوك نجم الدين عمر كريم ورئيس مجلس المحافظة حسن توران، وضعنا حجر الأساس لمشروع مركز تجاري (مول) وفندق خمس نجوم هو الأول من نوعه في المحافظة، بحضور عدد من المسؤولين المحليين"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية للمشروع تبلغ ٣١ مليونا و٥٨ ألف دولار".

وأضاف وسمي أن "المشروع سيكون اكبر مجمع ترفيهي في المحافظة، ويضم فندقاً راقياً ومجمعاً تجارياً ومطاعم ومسابح في منطقة بهو بلدية كركوك وسط المدينة"، مشيرا إلى أن "إجازته الاستثمارية منحت لمجموعة شركات ريكاني العراقية التي تعمل في إقليم كردستان العراق، بالشراكة مع مجموعة شركات تركية".

وأوضح نائب مدير هيئة الاستثمار في محافظة كركوك، أن "المشروع يقام على مساحة ٢٨ ألف متر مربع"، لافتاً إلى إن "المشروع يؤمل أن ينجز خلال ثلاث سنوات". يذكر أن هيئة الاستثمار في محافظة كركوك أعلنت في الخامس من تموز ٢٠١١ الماضي، عن منح رخصتين جديدتين لإنشاء فندقين يضمان مجمعات سياحية وتجارية بكلفة نحو ٣٧ مليون دولار والرخصتان تتعلقان ببناء فندقين ومجمعات سياحية وتجارية من قبل شركتين عراقيتين تعملان بالشراكة مع شركات تركية أيضاً.